

בְּיָסֵם  
B'TSELEM  
بتسيلم

# أهلاً بكم في جبرهنم

تحول السجون الإسرائيلية إلى شبكة  
من معسكرات التعذيب

موجز | آب 2024

"عندما نزلنا من الحافلة، قال لنا أحد السجناء: "أهلاً بكم في جهنم".

من إفادة فؤاد حسن (45 عاماً) وهو أب لخمسة، من سگان قُصرة في محافظة نابلس.  
سجن في سجن "مجيدو". لقراءة الإفادة الكاملة

يتناول هذا التقرير مُعاملة الأسرى الفلسطينيين وحسبهم في ظروف لا إنسانية في السجون الإسرائيلية منذ السبع من أكتوبر. في إطار البحث والإعداد لهذا التقرير تمّ تسجيل إفادات أدلى بها 55 من الشهود الفلسطينيين، ممن احتجزوا في السجون ومرافق الحبس الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر 2023. من بين الشهود 30 من سگان الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، 21 من سگان قطاع غزة، وأربعة مواطنون في دولة إسرائيل.<sup>1</sup> الإفادات أدلى بها الشهود بعد إطلاق سراحهم من السجن، معظمهم دون محاكمة.

**تشير الإفادات بشكل واضح إلى سياسة هيكلية وممنهجة قوامها التنكيل والتعذيب لكافة الأسرى الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل.**

العنف الشديد المتكثّر والتعسّفي، الاعتداء الجنسي، الإهانة والتحقيق، التجويع المتعمّد، فرض ظروف نظافة صعبة متردّية، الحرمان من النوم، منع ممارسة العبادة ومُعاينة المخالفين، مصادرة جميع المتعلقات المشتركة والشخصية، ومنع العلاج الطبي المناسب. هذا كلّه وأكثر منه يرد وصفه في الإفادات مرّة تلو المرّة، بتفصيل وتكرار مُرعبين. على مرّ السنين زجت إسرائيل بمئات آلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، التي لطالما استُخدمت أولاً وقبل كلّ شيء كأداة للقمع والتحكّم بالسگان الفلسطينيين. قصّة الشهود التي نوردتها في هذا التقرير هي قصّة آلاف الفلسطينيين الذين اعتُقلوا وسُجنوا منذ بدء الحرب، مثلما هي قصّة الأسرى الفلسطينيين الذين كانوا يقبعون في السجون الإسرائيلية من قبل 7 أكتوبر وعاشوا بلحمهم التغيير الدراماتيكيّ في تعامل سلطات السجن مع الأسرى الفلسطينيين منذ ذلك الحين.<sup>2</sup>

تفيد مُعطيات من شهر تمّوز 2024 أنّ عدد الأسرى الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل يبلغ 9,623 - تقريباً ضعف عددهم عشية الحرب - ومن بينهم 4,781 مُعتقلاً دون محاكمة ودون تبليغهم بالشبهات ضدّهم ودون منحهم حقّ الدفاع عن أنفسهم. هؤلاء تصنّفهم إسرائيل "معتقلون إداريون"<sup>3</sup>. خلال أشهر الحرب اعتُقل آلاف آخرون من الفلسطينيين لفترات زمنيّة مختلفة ثمّ أُطلق سراحهم دون تقديم لوائح اتّهام بحقّهم. بعضهم سُجن لأنّه عبّر عن تعاطفه مع عذابات الفلسطينيين. بعضهم سُجن كجزء من النشاط العسكريّ في قطاع غزة وكان مسوّغ الاعتقال الوحيد أنّه ينطبق عليهم تعريف المصطلح المُبهم "رجال في سنّ القتال". بعضهم سُجن بسبب شبهة، لها أساس أو لا، أنّهم ناشطون في منظمات فلسطينيّة مسلّحة أو يؤيّدونها- طيف واسع من الناس من مناطق مختلفة ويحملون آراء سياسيّة مختلفة لكنّ القاسم المشترك الوحيد بينهم فلسطينيون.

1 منذ 7 أكتوبر اعتُقل مئات الفلسطينيين مواطني إسرائيل بشبهة التحريض وتأييد منظمات إرهابيّة، وأحياناً بسبب نشاط بسيط، من قبيل نشر التعبير عن تضامّن مع الشعب الفلسطينيّ أو عن موقف نقديّ تجاه إسرائيل أو تجاه الحرب وما شابه. اعتقال مواطنين إسرائيليين، ناهيك عن تنفيذه على نطاق واسع في حملات اعتقال جماعيّة، يعكس طريقة أخرى لتحكّم أجهزة السيطرة التي يسخرها النظام الإسرائيليّ ضدّ كافة الفلسطينيين في المنطقة الممتدّة بين النهر والبحر. التقرير الذي بين أيديكم لا يتناول الملاحظات السياسيّة أو التحريض الأرعن من جانب جهات مسؤولة في إسرائيل ضدّ الفلسطينيين عموماً والفلسطينيين حملة الجنسيّة الإسرائيليّة على وجه الخصوص، وهو تحريض ما زال يزداد هجوميّة منذ 7 أكتوبر وعلى خلفيّة الحرب المستمرّة في قطاع غزة. رغم ذلك ارتأينا أن ندمج في التقرير ثلاث إفادات أدلى بها أمام بتسيلم أسرى فلسطينيون مواطنون في إسرائيل جرى احتجازهم في ظروف مماثلة لظروف احتجاز الفلسطينيين سگان الضفة الغربية والتنكيل بهم بطرق مُشابهة لتلك التي وصفها بقيّة الأسرى (من الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس ومن قطاع غزة).

2 في هذا التقرير تشمل الإشارة إلى "الأسرى الفلسطينيين" أيضاً الموقوفين والأسرى أو "المعتقلين الإداريين" الفلسطينيين الذين صنّفهم الدولة "سجناء أمّنيّون".

3 يُنظر هنا - الموقع الإلكتروني لمركز الدفاع عن الفرد. من بين السجناء الـ 4,781 المحتجزين دون محاكمة هناك 3,379 مصنّفون "معتقلون إداريون" و1,402 مصنّفون "مقاتلون غير شرعيّين".

تبيّن إفادات الأسرى نتائج عملية سريعة تحوّل في إطارها أكثر من اثني عشر من مرافق الحبس الإسرائيلية، مدنيّة وعسكريّة، إلى شبكة معسكرات هدفها الأساسي التنكيل بالبشر المحتجزين داخلها. كلٌّ من يدخل أبواب هذا الحيّز، محكوم بأشدّ الألم والمُعاناة المتعمّدين وبلا توقّف، حيز يشغل عملياً وظيفة مُعسكر تعذيب.

ارتكاب التنكيل بهذه المنهجية والاستمرارية، والتي يتكرّر وصفها في إفادات عشرات الشهود الذين كانوا محتجزين في مختلف مرافق الحبس، لا تترك مكاناً للشك بأنّ الأمر ينمّ عن سياسة محدّدة، مرسومة وعلنيّة<sup>4</sup> تتبّعها سلطات السجون الإسرائيليّة. هذه السياسة يتمّ تطبيقها بقيادة الوزير المسؤول عن مصلحة السجون، إيتمار بن جفير، وبدعم تامّ من حكومة إسرائيل ورئيس حكومتها.

الهجوم الإجرامي الذي قامت به حركة حماس ومنظّمات فلسطينيّة مسلّحة أخرى في 7 أكتوبر وإلحاق الأذى المتعمّد وواسع النطاق بالمدنيّين، أصاب المجتمع الإسرائيليّ بأسره بصدمة نفسيّة شديدة وأثار مخاوف عميقة وولّد رغبة في الانتقام لدى أوساط واسعة من الجمهور اليهوديّ في إسرائيل. هذه المشاعر كانت بمثابة ثروة خصبة للحكومة والوزير المسؤول وفرصة سانحة استغلّوها لتطبيق تعاليمهم العنصريّة والقوميّة بواسطة أجهزة القمع العاملة تحت أيديهم، وبضمنها مرافق الحبس، كما استغلّوها لبلورة سياسة ماهيبتها كلّها دؤس حقوق الإنسان الأكثر أساسيّة لدى التعامل مع الأسرى الفلسطينيّين.

في 18 أكتوبر أعلن الوزير المعين في إطار تشريعات الطوارئ عن "حالة طوارئ في السجون"<sup>5</sup>. أدّت هذه التشريعات إلى انتهاك حقيقيّ وفادح لحقوق الإنسان الأكثر أساسيّة للأسرى الفلسطينيّين. أما كوبي يعقوبي، المقرّب من بن جفير والذي عينه بن جفير نفسه مفوّضاً لسلطة السجون في خضمّ الحرب، فقد أعلن مع تولّيه منصبه<sup>6</sup> أنّه يعتزم إحداث "ثورة" في المؤسسة وفقاً لسياسة الوزير، وأنّ تسوئة ظروف حبس الأسرى الفلسطينيّين ستوضع على رأس سلّم أولوياته.

ويبيّض من إفادات الشهود أنّ السياسة الجديدة يجري تطبيقها في جميع مرافق الحبس وتسري على جميع الأسرى الفلسطينيّين، وترتكز أساساً على التعنيف الجسديّ والنفسيّ الشديد والمتواصل، منع العلاج الطبيّ، التجويع، الحزمان من الماء، الحرمان من النوم، مصادرة جميع المتعلقات الشخصية وغير ذلك. الصّورة العامّة تنمّ عن تنكيل وتعذيب وفقاً لأوامر وعلى نحوٍ يخالف تماماً واجبات إسرائيل، سواء التي يلزمها بها القانون الإسرائيليّ أو القانون الدوليّ.

أحد المقاييس التي تدلّ بأشدّ الوُضوح على خُطورة الوضع وعمق الانحطاط الأخلاقيّ في مرافق الحبس هو عدد الأسرى الفلسطينيّين الذين لاقوا حتفهم أثناء احتجازهم لدى إسرائيل - نحو 60 شخصاً على الأقلّ منذ اندلاع الحرب. ترد في التقرير إفادات أدلى بها شهود أمام بتسيلم بخصوص ثلاث وفيات: **الأسير نائر أبو عصب** (38 عاماً) من قلقيلية. كان مُحجّزاً في سجن النقب "كتسيعوت"، وقد توفي في زنزانته في 18.11.23 وعلى جسمه علامات عُنف شديد<sup>7</sup>. **المعتقل عرفات حمدان** (24 عاماً) من سگان قرية بيت سيرا، مريض سكريّ كان يتلقّى علاجاً بالإنسولين ووجد ميتاً في زنزانته في 24.10.23، بعد مضيّ يومين على اعتقاله. وفقاً لإفادات الشهود تعرّض عرفات للتنكيل ولم يتلقّ الرعايّة الطبيّة

4 في تقرير نشرته القناة 14 يوم 1.2.2024 أظهر جولة في سجن "كتسيعوت" ومقابلة هناك مع قائد السجن العميد يوسف خنيفس. ورد في التقرير وُصف احتجاز أشخاص من حماس في ظروف قاسية كمحصلة لسياسة وزير الأمن الداخلي إيتمار بن جفير. يُنظر أيضاً تقرير نُشر بتاريخ 25.2.24 في صحيفة "ميشبتحا" (عائلة) التابعة للمتديّنين الحريديم، عرض انطباعات من زيارة لسجن "كتسيعوت" جرت بعد 7 أكتوبر، حيث ذكر المُراسل أنّه انضمّ إلى قوّة "كيتز" أثناء عدّ سجناء واحد من 4 إجراءات عدد على مدار اليوم.

5 في 18.10.23 أعلن وزير الأمن القوميّ "حالة طوارئ في السجون" وكانت تمّد كل ثلاثة أشهر خلال أشهر الحرب وحتى اليوم. قانون تعديل أمر السجون (رقم 64 أمر مؤقت - سيوف حديديّة) (حالة طوارئ في السجون) 2023.

6 يُنظر تقرير في موقع Ynet عن رسالة أرسلها اللواء كوبي يعقوبي لدى تولّيه المنصب إلى كبار القادة في مصلحة السجون.

7 يتّضح من تقارير مختلفة نشرتها وسائل الإعلام أنّ 19 سجّاناً من سجن النقب "كتسيعوت" اشتبهوا بالتورّط في هذه الواقعة وتمّ التحقيق معهم بتهمة التيسّب بخروج وكدمات في ملابس خطيرة وعرقلة التحقيق. حسب معلوماتنا، لم يقمّ أيّ منهم للمحاكمة حتى موعد نشر هذا التقرير. ويُستدلّ أيضاً من تقارير وسائل الإعلام أنّ خمسة من المشتبه فيهم هم من سجانٍ وحدة "كيتز" وأنهم تُقلوا من وظيفتهم في أعقاب الحادثة، ثمّ لجأوا إلى القضاء يطلب إلغاء نقلهم لكنّ طلباتهم رُفضت. يُنظر هنا.

المناسبة. الأسير محمد الصّيار (20 عاماً) من بلدة الظاهرية، كان يعاني مرضاً في الأمعاء ويحتاج بالتالي إلى غذاء خاص. توفي محمد في سجن "عوفر" يوم 8.2.24 نتيجة غياب التغذية الملائمة والرعاية الطبية المناسبة والألم المبالغة العنيفة بوضعه الصحي.

الانتقال من أعمال انتقام عفوية إلى إنتاج نظام ثابت ومنهجي يفوّض تماماً جميع الضوابط التي وُضعت لكي تحفظ وتكفل للأسرى الفلسطينيين حقوق الإنسان الأكثر أساسية، أصبح ممكناً حين أساءت الحكومة استخدام صلاحياتها لكي تضع "أنظمة طوارئ" صارمة وجائرة وتطبّقها ضمن إخلال فظّ ومُشين بواجبات كثيرة يلزمها بها القانون الإسرائيلي وقانون حقوق الإنسان الدولي وقوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني. تضمّنت هذه الانتهاكات ارتكاب جريمة التعذيب بشكل منهجي ومُتواصل وعلى نطاق واسع<sup>8</sup>، ولا يقلّ أهميّة عن ذلك، أنّ إسرائيل داست بأفعالها هذه وبكلّ فظاظة أسّس الأخلاق الإنسانيّة وحقوق الإنسان المكفولة بأشدّ الحرص للسنجاء المحتجزين تحت وصاية الدولة.

من يفترض أن يكونوا بحكم مهنتهم العين الشاهرة على حراسة وحفظ سلطة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان، كمحكمة العدل العليا ونيابة الدولة، قد طأطأوا رؤوسهم بخنوع أمام سياسة بن جفير، وسمحوا بنزع إنسانيّة الأسرى وجعل التنكيل بهم "تعليمات التشغيل" للنظام بأسره. والنتيجة هي منظومة مختصة بالتعذيب والتنكيل، منظومة تحتجز في كلّ لحظة آلافاً مؤلّفة من الفلسطينيين، معظمهم دون محاكمة، وجميعهم في ظروف غير إنسانية.

## شهادات من وراء الأسوار: الواقع في معسكرات التعذيب الإسرائيليّة

يتجلّى في الإفادات التي أدلى بها الشهود أمام بتسيلم واقع تسوّد الظروف التالية على نحو متكرّر وواسع النطاق:

اكتظاظ وحشر: وفقاً لإفادات الشهود، ارتفعت درجة إشغال الزنازين بأكثر من 100%. الزنازين المعدّة لاستيعاب ستّة أسرى حُشر فيها 12-14 أسيراً دُفّعة واحدة، فاضطرّ الأسرى "الفائضون" إلى النوم على الأرض، وأحياناً بدون فرشاة أو بطانيّة.

بعد 7 تشرين الأوّل 2023 [...] كانت إدارة السجن تعاقبنا بشكل جماعيّ على نحو دائم. كان الأمر الأوّل زيادة عدد المسجونين في كلّ زنزانه من 6 سجناء إلى 14 سجيناً. وهذا يعني انتهاك خصوصيتنا والانتظار لفترة أطول بكثير من أجل استخدام المرحاض في الزنزانه. بالإضافة إلى ذلك، اضطرّ المعتقلون الجدد الذين جلبوا إلى الزنزانه إلى النوم على الأرض، لأنّه لم يكن فيها سوى ثلاثة أسرة ذات طابقين.

من إفادة ص. ب. من سكان شرقي القدس. [لقراءة الإفادة الكاملة](#)

الحرمان من ضوء الشمس وتنفس الهواء: وجد بعض الأسرى أنفسهم محبوسين داخل الزنازين طيلة كلّ ساعات اليوم، فيما "حظي" بعضهم بالخروج مرّة كلّ عدّة أيّام لمدة ساعة واحدة حُصّصت للاستحمام. وهناك من لم يحظ برؤية ضوء الشمس ولو مرّة واحدة طوال فترة سجنه.

8 حظر التعذيب من ركائز القانون الدولي. خلافاً للمعايير المقبولة الأخرى في هذا المجال القانوني، فإنّ حظر التعذيب هو حظر مطلق ولا يجوز للدول الانتقاص منه أو اشتراطه في أوقات السلم أو الحرب أو الطوارئ. على مرّ السنين تمّ ترسيخ هذا الحظر كقاعدة معيارية تلزم جميع الدول والمنظمات والأشخاص في جميع أرجاء العالم، بغضّ النظر عن مسألة سريان هذا الميثاق الدولي أو ذلك.

طوال هذه الفترة منعونا أيضًا من الخروج إلى الساحة (الفورة)، بعكس ما كان سابقًا. طيلة 191 يومًا لم أر ضوء الشمس.

من إفادة نائر حلاحلة, (45 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان خاراس في محافظة الخليل.  
شجن في سجن "عوفر" ونفحة | لقراءة الإفادة الكاملة

ارتفاع وتيرة العدد والعنف داخل الزنازين: وفقاً لإفادات الشهود، أصبح عدّ الأسرى و/أو تفتيش زنازينهم يُجرى من 3 إلى 5 مرّات يوميًا. في معظم الحالات يُطلب من الأسرى أثناء العدد حشر أنفسهم في زاوية ووجوههم نحو الحائط فيما رؤوسهم تطأ الأرض وأيديهم مشبوكة خلف العنق، أحياناً في وضعيّة "شجود". وقد طرأ تغيير على غاية هذه الإجراءات بحيث تحوّلت إلى فرصة لاستخدام العنق الوحشي من قِبل السجّانين واستغلّت كوسيلة إضافية للإذلال والتحقير.

كانوا يأتون لعدّنا ثلاث مرّات في اليوم. كان يتمّ ذلك بطريقة مهينة وكان مصحوبًا بصيحات السجّانين. كانت الوحدة تدخل وهي مسلّحة بالغاز والهرافات بشكل مفرط [...] كانت هناك سياسة عقاب جماعي وتفتيش فجائي للزنازين مرّة واحدة في الأسبوع تقريبًا. كانوا يجبروننا على خلع ملابسنا، ثمّ يقومون بتفتيشنا، يُخرجوننا من الزنازين إلى الممرّ، ويقومون بإجراء تفتيش دقيق في الغرفة. كان من الممكن أن يستغرق ذلك ساعة أو حتّى عدّة ساعات وكان ينطوي على صراخ واعتداءات وضرب بالهرافات.

من إفادة محمد سرور, (34 عامًا) وهو أب لاثنين، من سكان نعلين في محافظة رام الله.  
شجن في معتقل "عتسيون" وفي سجن "عوفر" ونفحة | لقراءة الإفادة الكاملة

منع اللجوء إلى الرّقابة القضائية وهيئات الإغاثة أو المحامين: ولأنّ تعليمات الطوارئ تسمح بذلك،<sup>9</sup> فقد تأخّر عرض معظم الشهود للمرّة الأولى أمام قاضي أيّاماً وأسابيع وأحياناً حتى شهوراً؛ وحتى عندئذٍ حضروا الجلسة عن بُعد عبر تطبيق "زوم". وجود السجّانين الذين رافقوا الأسرى في تلك الجلسات ولّد رهبة صعبت عليهم عرض ادّعاءاتهم أمام القاضي أو التبليغ عن التعذيب الذي تعرّضوا له.

اقتادونا، كل واحد بمفرده وحسب دوره، إلى غرفة كنا نشاهد فيها مداوات المحكمة عبر تطبيق "زوم". في الطريق إلى هناك كان عناصر "كيتز" يوجّهون إلى صدي ليكمات قويّة جدًّا. كان في داخل الغرفة سجّان يتحدّث العربيّة، وسمع كلّ المحادثة التي دارت بيني وبين القاضي والمحامي. سألتني المحامي: "هل تعرّضت للعنف في السجن؟"؛ فلم أجرو على الردّ لأنني خفت أن ينتقم منّي السجّانون ويضربوني بمزيد من القسوة [...] كلّ مرّة كانوا يفتادونني فيها إلى الغرفة التي نشارك فيها في جلسات المحكمة عبر تطبيق "زوم"، كان يتكرّر مسار التعذيب والضرب والإهانة. وقد تجرّع جميع الأسرى في السجن مسلسل التعذيب نفسه في هذا المسار.

من إفادة فراس حسان, (50 عامًا) وهو أب لأربعة، من سكان هندازة في محافظة بيت لحم،  
شجن في سجن النقب "كتسيحوت" | لقراءة الإفادة الكاملة

9 في 13.10.23 وضعت الحكومة تعليمات حالة الطوارئ (مهمل زمنيّة للتعامل مع المقاتلين غير الشرعيّين في وقت حرب أو عمليّات عسكريّة) 2023. تمّ وضع هذه التعليمات وفقاً للبيند 39(و) في قانون أساس: الحكومة. تقرّر أن يكون سارياً لمُدّة ثلاثة أشهر حتى كانون الثاني 2024، ومنذ ذلك الحين تمّ تمديده عدّة مرّات. وفي المرّة الأخيرة تمّ التمديد حتى 31.7.24. في هذا الشأن يُنظر ردّ الدّولة، محكمة العدل العليا، ملفّ 1414/24 لجنة مناهضة التعذيب في إسرائيل وآخرون ضدّ كنيست إسرائيل وآخرين (لم ينته النظر في الملف بعد)، متوفر هنا.

أخذت فترة منع مقابلة محام تطول بذريعة "احتياجات الميدان المتغيرة"، وقد بلغت في ذروتها 180 يوماً<sup>10</sup> معظم من أدلوا بإفاداتهم في إطار الإعداد لهذا التقرير لم يقابلوا محاميهم طوال فترة الاعتقال. كذلك مُنعوا من مقابلة مندوبين عن الصليب الأحمر أو منظمات الغوث وحقوق الإنسان أو المرافعة العامة<sup>11</sup> أو هيئات رقابة رسمية أخرى.<sup>12</sup>

**مُصادرة جميع المتعلقات الشخصية والمشاركة:** من الخطوات الأولى التي اتخذتها إدارة السجن فور اندلاع الحرب مُصادرة جميع الأغراض المشتركة والشخصية من زنازين الأسرى الفلسطينيين.

لم تكن لدينا ملابس سوى التي نرتديها فلم نتمكن من تغيير ملابسنا أو غسلها كما ينبغي. بقيت طوال الوقت بالملابس نفسها. كانوا يُجرون تفتيشاً كل يوم وإذا عثروا على قطعة ملابس إضافية صادروها. كذلك كانوا يُجرون تفتيشاً عشوائياً في ساعات الليل ويأخذون أي شيء يعثرون عليه. أحد الأسرى بقي بالملابس نفسها طيلة 51 يوماً.

من إفادة سامي خليلي، (41 عامًا) من سكان نابلس. أمضى عقوبة السجن منذ العام 2003.  
[سجن في سجن النقب "كتسيحوت" | لقراءة الإفادة الكاملة](#)

## التنكيل الجسدي والنفسي المتواصل

منذ السابغ من أكتوبر طرأ ارتفاع ملحوظ في وتيرة وشدة العنف المنظم الذي استخدمته سلطات السجن ضد الأسرى الفلسطينيين. تكشفت إفادات الشهود عن عُنف جسدي وجنسي ولفسي وكلامي كان يُستخدم بتعسف وعشوائية جعلت الأسرى طوال الوقت تحت التهديد، وقد حدث أحياناً أن أخفى المُعتدون هويّتهم.

حجم العُنف الذي كشفته إفادات الشهود يوضح أنّ التنكيل لم يكن عشوائياً ولا حدثاً موضعياً هنا وهناك وإنما ترجمة لسياسة هيكلية اتبعت مع الأسرى وكان العُنف جزءاً لا يتجزأ منها.

**العُنف الجسدي والترهيب:** رذاذ الفلفل، قنابل صوت، عصي، هراوات خشبية وحديدية، سبطانات وأعقاب البنادق، قفازات لُكم، صواعق كهربائية، إفلات كلاب، ضرب، لُكم ورُكل - هذه ليست سوى بعض وسائل التنكيل والتعذيب، وفقاً لإفادات الشهود. وفقاً للوصف، كانت هذه الاعتداءات جزءاً ثابتاً ودائماً من الروتين اليومي، وقد أدت أكثر من مرّة إلى إصابات خطيرة وفقدان وعي وتكسير عظام، وفي حالات قُصوى إلى الموت أيضاً.

اتُكأْتُ أنا على الحائط. كنتُ أعاني من كسور في ضلوعي وأُصبت أيضاً في كتفي اليمنى وفي إبهام يدي اليمنى وأحد أصابع يدي اليسرى. لم أستطع التحرك أو التنفس طيلة نصف ساعة. كان الجميع من حولي يصرخون من شدة الألم، وكان بعضهم يبكي. كان الدم ينزف من

10 قانون سجن المقاتلين غير الشرعيين (تعديل رقم 4 وأمر مؤقت - سيوف جديدة) 2023، بتاريخ 18.12.23، حدّد الفترات الزمنية المُصوى، ووفقاً لها يمكن تأجيل جلب معتقل أمام قاضي 75 يوماً كحدّ أقصى (مقابل 14 يوماً قبل التعديل)؛ ويمكن إطالة فترة الحبس المؤقت (الاحترازي) حتى 45 يوماً (مقابل 10 قبل التعديل)، وبإذن المسؤول حتى 180 يوماً (مقابل 21 قبل التعديل). مؤخراً جرى تعديل إضافي على الأمر المؤقت بحيث أصبحت الفترة المُصوى لمنع مقابلة محام 90 يوماً (قانون سجن المقاتلين غير الشرعيين (تعديل رقم 4 وأمر مؤقت - سيوف جديدة) (تعديل) 2024). تُنشر في 7.4.24، كتاب القوانين 3203، ص 780.

11 نشر تقرير من طرف المرافعة العامة في شأن أوضاع السجن والمساجين حدث فقط بعد أربعة أشهر من دخول الحرب، وفي 6.2.24 على موقعها الإلكتروني.

12 يتّضح من تقارير نشرتها وسائل الإعلام أنّ مكتب إيتمار بن جفير، وزير الأمن القومي، هو الذي أصدر توجيهات، كسياسة مُعلنة، بمنع مندوبي الصليب الأحمر و/أو منظمات حقوق إنسان من زيارة السجناء، يُنظر على سبيل المثال هنا.

معظمهم. كابوس لا يوصف.

من إفادة أشرف المحتسب (53 عامًا) وهو أب لخمسة، من سكان الخليل. شجن في معتقل "عتسيون" وفي سجن "عوفر" والنقب "كتسيعوت" | [لقراءة الإفادة الكاملة](#)

كنا نعيش في حالة خوف وهلع. كان الغضب والثأر أبرز تعابير وجوه السجناء وعناصر الوحدات الخاصة. حتى في أثناء العدد كانوا يتحرّشون بالأسرى ويستفزونهم، بتصويب أشعة الليزر إليهم. كانوا يريدون فقط أن يفتح الأسير فمه للانقضاء عليه بالضرب وتحطيمه.

من إفادة خالد أبو عرة، (24 عامًا)، من سكان عقابا في محافظة طوباس. شجن في سجن النقب "كتسيعوت"

عُنف مُفرط يمارس على الطرق وأثناء عملية نقل الأسرى: يتّضح من إفادات الشهود أنّ عُنفًا مُفرطاً مورس ضدّ الأسرى أثناء نقلهم بين مختلف السجون، وأيضاً داخل السجون في محطات تجميع الأسرى قبل استيعابهم أو قبل خروجهم من مرافق الحبس (المعروفة أيضاً باسم "المعبار") وأحياناً أثناء نقلهم بين أقسام السجن ومرافقه المختلفة.

**الحرمان من النوم:** استُخدم الحرمان من النوم كجزء لا يتجزأ من عدّة التنكيل اليومي الذي تعرّض له الأسرى. في بعض الحالات جرى إشعال النور في الزنازين طوال ساعات الليل، وفي حالات أخرى شغّل السجناء موسيقى صاخبة أو أصواتاً مزعجة لكي يمنعوا الأسرى من النوم - أحياناً بلغت هذه الممارسات فعلياً درجة التعذيب.

في اليوم التالي جاء سجانان وأخذاني إلى زنزانة مساحتها 1.5 متر مربع، وليس فيها مرحاض. مكثتُ في هذه الزنزانة وحدي أكثر من ثلاثة أشهر كان الضوء في الزنزانة مضاء 24 ساعة في اليوم، ففقدتُ الإحساس بالوقت. لم أكن أعرف ما هو الوقت أو ما هو التاريخ. لم يكن لديّ أحدٍ للتحدّث معه. كدتُ أصاب بالجنون هناك.

من إفادة م.أ. من محافظة الخليل | [لقراءة الإفادة الكاملة](#)

**العُنف الجنسي:** هناك إفادات شهود عن عُنف جنسي متكرّر وبدرجات خطورة ووحشية مختلفة ارتكبه جنود أو سجانون ضدّ الأسرى الفلسطينيين. من ذلك، وفقاً لوصف الشهود، تعرية الأسرى وضرب أعضائهم الجنسية وبقية أعضاء الجسم؛ إيلاء الأعضاء الجنسية باستخدام أدوات معدنية وهراوات؛ تصوير الأسرى وهم عراة؛ الإمساك بالأعضاء الجنسية وتفتيش الأسرى وهم عراة تماماً بهدف تحقيرهم وإذلالهم. بعض الإفادات كشفت عن عُنف جنسي واعتداءات جنسية جماعية شارك فيها سجانون أو جنود.

اقتادونا إلى غرفة بُعِثرت فيها الكثير من الملابس، الأحذية، الخواتم وساعات اليد. عرّونا تماماً، حتى السروال الداخلي، وفتّشوا أجسادنا بواسطة جهاز يدويّ لكشف المعادن. أُجبرونا أن نفتح أرجلنا ونقرّص. بعد ذلك راحوا يضربوننا بالجهاز على أعضائنا الحساسة، ضربات سريعة ودون توقّف. بعد ذلك أمرونا بأن نُؤدّي تحية لعلم إسرائيل الذي كان معلّماً على الحائط.

من إفادة سامي خليلي، (41 عامًا) من سكان نابلس. أمضى عقوبة السجن منذ العام 2003. شجن في سجن النقب "كتسيعوت" | [لقراءة الإفادة الكاملة](#)

وهناك إفادة واحدة عن حادثة خطيرة جداً - توسّعتنا في عرضها ضمن التقرير ومختصرها كالتالي: محاولة ارتكاب بعض السجّانين اعتداءً شديداً ضدّ أسير فلسطيني حيث زجّوا في مؤخرته جسماً غريباً. تمّ التطرّق إلى هذا النوع من الممارسات في إفادات أخرى أيضاً.

## غياب العلاج الطّبي ومنعه

كثيرون من الشهود حدّثوا في إفاداتهم أنّ السجّانين والطواقم الطبيّة في شتّى مرافق الحبس رفضوا تقديم العلاج الطّبيّ الضروريّ للأسرى الفلسطينيين، حتى لأجل إنقاذ حياة أسير. في عدّة حالات اعترف مُسعفون وأعضاء طواقم طبيّة أمام الأسرى بأنّ التعليمات التي صدرت إليهم تمنعهم من تقديم العلاج الطّبيّ والأدوية حتى في حالات الخطر على الحياة.

غياب العلاج الطّبيّ ومعاملة الأسرى المرضى بما لا يتلاءم ووضعهم الصحيّ أدى أحياناً إلى نتائج مروّعة وسبّب إصابات بعيدة المدى. مثال على ذلك يظهر في إفادة **شفيان أبو صلاح** (43 عاماً) من قطاع غزّة، الذي كان مُحترجاً في مركز الاعتقال التابع للجيش "شديه تيمان" وأدّى اعتداء الجنود عليه إلى إصابته، ثمّ في نهاية المطاف إلى بتر رجله بسبب ظروف احتجازه الصّعبة وسوء الرّعاية الطبيّة ولا مُبالاة طاقم المُعتقل.

## التجويع والحرمان من الغذاء

تضمّنت السياسة الجديدة التي أعلنها وزير الأمن القوميّ مع تولّيه منصبه تقليل كمّيّات الطعام المقدّم للأسرى الفلسطينيين والحدّ من استهلاكهم للسّعرات الحراريّة.<sup>13</sup> وقد وصف الشهود في إفاداتهم تجويعاً مُفرطاً فُرض عليهم، وتقديم طعام بنوعيّة رديئة، قُدّم لهم أحياناً دون طبخه بما يكفي أو بعد انتهاء تاريخ صلاحيّته. ظهرت نتائج سياسة التجويع على أجساد الأسرى وصحتهم. النقص الحقيقيّ في الطعام أدّى إلى انخفاض كبير في الوزن، بلغ أحياناً عشرات الكيلوغرامات.

كان الطعام سيّئاً كمّاً ونوعاً. حصلنا على وجبات لا يمكنها أن تُشبع إنساناً. لم يكن الطعام مطبوخاً جيّداً، وفي معظم الأحيان كان فاسداً- البيض واللبن، ذات مرّة، عندما طلب أحد المعتقلين في الزنزانة المجاورة لنا تغيير اللبن لأنّ تاريخ صلاحيّته قد انتهى، عاقبوا جميع السجناء الذين في الزنزانة: أفلتوا الكلاب عليهم، ضربوهم بالهراوات، جرّوهم إلى المرحاض وضربوهم هناك. وفي اليوم التالي رأيت أنّ دماءهم لا تزال على الأرض.

من إفادة هشام صالح, (38 عاماً) وهو أب لأربعة، من سكان الساوية في محافظة نابلس.  
[شجن في سجن "عوفر" | لقراءة الإفادة كاملة](#)

13 كان الوزير بن جفير قد أعلن مع تولّيه منصبه أنّ هدفه الأول المتعلّق بمصلحة الشجون هو تسوية ظروف حبس الأسرى الفلسطينيين. (يُنظر: موقع Ynet بتاريخ 24.1.24 "تسوية ظروف المخزبين - هدف رقم 1" منير تورجمان). في يوم 9.11.23 عقد وزير الأمن القوميّ جلسة لمناقشة الآثار الماليّة للحرب في غزة على ميزانيّة الشجون، وضمن ذلك على تكاليف شراء الطعام للأسرى الفلسطينيين: "في نهاية الجلسة أوعز الوزير أن يُنظر في تغيير قائمة الطعام المقدّم للسجناء الأمّنيين". تبعاً لذلك، أجرى رئيس الشعبة اللوجستيّة تغييرات على قائمة الطعام، وقد دخلت حيّز التنفيذ في 1.12.23 عقب تعليمات أصدرتها المفوضة في 16.10.23؛ وقد برّر الوزير توجيهاته بحرمان الأسرى الفلسطينيين من تناول جميع منتجات اللحوم بأنّ "المختطفون ممّا في غزّة يعانون الجوع... من ناحيتي، فليحضّروا على الحدّ الأدنى الواجب تقديمه لهم" (يُنظر موقع Ynet بتاريخ 1.1.24 "بن جفير ضدّ مصلحة الشجون: تغيير قائمة طعام سجناء النخبة"); يُنظر أيضاً منشور الوزير على حسابه في تويتر هنا وأيضاً هنا.

## النظافة الصحيّة وقطع المياه

حدّث الشهود كيف فُرض عليهم العيش وسط القذارة أثناء سجنهم، وذلك بعد مصادرة جميع أدوات الاستحمام وموادّ التنظيف وغسل الملابس، وأيضاً قطع المياه الجارية في الزنازين ومنع الوصول إلى الحمامات - وهي أصلاً ليست معدّة لخدمة هذه الأعداد الكبيرة من السّجناء. في حالات كثيرة كانت المياه تصل إلى حاويات شطف المراحيض (السيفون) فقط لمُدّة ساعة واحدة في اليوم، والمرحاض موجود داخل الزنزانة نفسها. بذلك تحوّلت الزنازين إلى مكرهة صحيّة وباتت غير لائقة بمكوث بشر داخلها. لقد أدّت هذه الظروف إلى تطوّر وانتشار أمراض ومشاكل صحيّة مختلفة.

شعرنا بأنّ أجسادنا تتعفن من كثرة الأوساخ. عانى البعض منّا من الطفح الجلديّ. لم يكن هناك نظافة صحيّة. لم يكن هناك صابون، شامبو، فرشاة شعر أو مقصّ أظافر. بعد شهر ونصف تلقينا شامبو لأول مرّة. كما لم تكن هناك موادّ تنظيف وكان من غير الممكن تنظيف الزنزانة أو المرحاض، أو غسل الملابس.

من إفادة محمد سرور، (34 عامًا) وهو أب لاثنتين، من سكان نعلين في محافظة رام الله. سجن في معتقل "عتسيون" وفي سجن "عوفر" ونفحة | [لقراءة الإفادة الكاملة](#)

تزويد مياه الحنفية الباردة في الغرف كان محدودًا لمُدّة ساعة واحدة في اليوم، من 14:30 إلى 15:30. كان يمكن استخدام المرحاض - الموجود داخل الزنزانة - فقط خلال هذه السّاعة، وإلا لا يمكننا تصريف الفضلات. لكن أحيانًا كان الأسرى لا يقدرّون على الانتظار، وعندئذٍ كان الوضع مفرقًا من رائحة كريهة تزكم الأنوف وظروف نظافة صحيّة متردّية.

من إفادة ز. أ. من سكان شرقي القدس | [لقراءة الإفادة الكاملة](#)

## وحدة "كيتير"

من بين الوحدات الخاصّة العاملة في مصلحة السّجون، احتلّت وحدة "كيتير" (قوّة الردّ الأوّلّي)، التي تعمل في سجن النقب "كتسيغوت" ومعسكر "عوفر"، موقعاً مركزيّاً في الإفادات التي أدلى بها الشهود أمام بتسيلم، حتى أنّ اثنين من الأسرى أسموها "وحدة الموت".<sup>14</sup>

مجموع الإفادات التي جمعتها بتسيلم يدلّ على أنّ الوظيفة المركزيّة التي تقوم بها هذه الوحدة منذ 7 أكتوبر هي تعذيب الأسرى والتنكيل بهم جسديّاً وجنسيّاً ونفسيّاً. الشهود الذين كانوا مُحجّزين في مختلف مرافق الحبس وصفوا عناصر هذه الوحدة بصورة مشابهة: يرتدون زيّاً أسود، بدون بطاقات تعريف، ملثّمون، مسلّحون بسلاح ناريّ وهراوات، في معظم الأحيان تُرافقهم كلاب، وفي حالة واحدة تحدّث شاهد عن استخدام قنبلة صوت. انطلاقاً من إدراكهم أنّه لا وسيلة للتعرف عليهم ولن تكون هناك تبعات لأفعالهم، تصرّف عناصر الوحدة بعنف استعراضيّ ومُنفلت بلغ حدّ التنكيل والتعذيب.

14 يُنظر عدد أيلول من "روثيم شباس" (مجلة مصلحة السّجون) 2010. قائد سجن "كتسيغوت" في ذلك الحين، العميد شلومو كوهين، هو الذي أقام فعليّاً الوحدة الخاصّة (يُنظر هُنَا). كوهين يشغل اليوم منصب مندوب مصلحة السّجون لدى السكرتاريا الأمنيّة في وزارة الأمن الداخليّ (هُنَا)؛ في شأن ذكر تواجد قوّة "كيتير" في سجن "عوفر" يُنظر عدد نيسان 2012 "روثيم شباس" (مجلة مصلحة السّجون) المتوفّر هُنَا. ليس واضحاً مني أقيمت القوّة في مُنشأة الاعتقال هذه، ولكن في العام 2015 ظهرت لأول مرّة معلومة تفيد بأنّ الوحدة التي تعمل في سجن "عوفر" تعدّ 30 مقاتلاً (من ضمن 300 سجنان) - يُنظر هُنَا؛ في العام 2019 وُصف عناصر الوحدة العاملون في سجن "عوفر" بأنّهم "وحدة مقاتلين مهتمّة الردّ الأوّلّي في أوقات حدوث أعمال شغب في المُنشأة أو أيّة حالة طوارئ أخرى" - متوفّر هُنَا، كما ورد ذكر هذه الوحدة هُنَا.

## حول مشروع السّجن الخاص بنظام الأبارتهايد الإسرائيليّ

لم تبدأ قصّة مشروع السّجن الإسرائيليّ في 7 أكتوبر أو بتعيين إيتمار بن جفير وزيراً للأمن القوميّ، بل إنّ جذوره أعمق بكثير. لأجل فهم تامّ للوضع الحاليّ، مهما بلغت فضاءاته، يجب أن نفحص موقع مشروع السّجن الذي أنشأته إسرائيل والدور المركزيّ الذي يلعبه في قمع الشعب الفلسطينيّ اجتماعياً وسياسياً على مرّ السنين.

يشكّل نظام السّجن الإسرائيليّ إحدى آليات التّحكّم والقمع التي يستخدمها نظام الأبارتهايد الإسرائيليّ ضدّ رعاياه الفلسطينيين ضمن مسعاه لحفظ التفوّق اليهوديّ في المنطقة الممتدّة بين النهر والبحر. طوال عشرات السنين لجأت إسرائيل إلى سجن مئات آلاف الفلسطينيين بشتّى طبقاتهم وشرائحهم السكّانية لكي تُضعف وتمزّق النسيج الاجتماعيّ والسياسيّ الفلسطينيّ. ويكفي لكي نفهم ذلك أن نتمعّن حجم ونطاق مشروع السّجن الإسرائيليّ على مرّ الزمن: وفقاً لتقديرات مختلفة، سجنّت إسرائيل منذ العام 1967 أكثر من 800 ألف فلسطينيّ وفلسطينيّة من الضفة الغربية (بما في ذلك شرقيّ القدس) وقطاع غزّة، أي نحو 20% من مُجمل السكّان ونحو 40% من الرّجال الفلسطينيين.<sup>15</sup>

معنى حجم مشروع السّجن الإسرائيليّ أنّه تكاد لا توجد أسرة فلسطينيّة لم يمرّ أحد أحد أبنائها أو بناتها بتجربة السّجن الإسرائيليّ.

نجد في أساس "مشروع السّجن" المنطق القمعيّ نفسه الذي يُحرّك نظام الأبارتهايد الإسرائيليّ في مجالات أخرى. وكما في المجالات الأخرى، تحدث هنا عمليّة تجريد تامّ للفلسطينيّين من إنسانيتهم وتحويلهم إلى جزء من كتلة متجانسة، لا وجوه لهم ولا هويّات فردية. مُجرّد سجنهم - أكان مبرّراً أو تعسّفيّاً، قانونيّاً أو مخالفاً للقانون - يحوّلهم إلى "حيوانات آدميّة"، إلى "مخزّبين"، بحيث يُصبح مبرّراً وشرعيّاً التجبّر بهم ودؤسّ كرامتهم وسلب حقوقهم.

"مشروع السّجن" هو أحد التّمظهرات الأكثر تطرّفاً وغبناً ووحشيّة لأداء منظومة السّيطرة الإسرائيليّة على الفلسطينيين. الإفادات التي أدلى بها الأسرى المحرّرون أمام بتسليم والتي نوردها في هذا التقرير تقدّم وصفاً لطيفاً واسع من آليات التّحكّم والقمع. أهميّة هذه الإفادات لا تقتصر على وصف الواقع المرعب الذي يسود داخل مرافق الحبس الإسرائيليّة منذ 7 أكتوبر، وإثما هي تصف وتدللّ على واقع أوسع بكثير.

على خلفيّة الدور السياسيّ الذي تقوم به منظومة السّجون، وفي ظروف عمليّة نزع إنسانيّة متسارعة في المجتمع الإسرائيليّ، حكومة يمينيّة منطرّفة، جهاز قضائيّ ضعيف ومجنّد، ووزير مسؤول يُفاخر بانتهاك حقوق الإنسان - تحوّلت هذه المنظومة إلى أداة قمع واسعة النطاق تعمل ضدّ الفلسطينيين بمنهجية وتعسّفية، وذخيرتها التعذيب.

### الإفادات الواردة في هذا التقرير تصف تحول السجون الإسرائيليّة إلى شبكة من مُعسكرات تعذيب.

بالنظر إلى خطورة المُمارسات وحجم الانتهاكات لأحكام القانون الدوليّ، وحيث أنّها تُرتكب ضدّ مُجمل الأسرى الفلسطينيين، باستمرار وبوتيرة يوميّة، فإنّ الاستنتاج الذي لا بدّ منه هو أنّ إسرائيل بأفعالها هذه تُمارس التعذيب على نحو يرقى إلى حدّ ارتكاب جريمة حرب، بل جريمة ضدّ الإنسانيّة.

إنّنا ندعو جميع الدّول والهيئات والمؤسّسات الدوليّة، وبضمنها محكمة الجنايات الدوليّة، إلى التحرك وبذل كلّ ما في وسعها من أجل الوقف الفوريّ للأعمال الوحشيّة التي يرتكبها نظام السجون الإسرائيليّ تجاه الفلسطينيين، وأن تعرّف النظام الإسرائيليّ إلى يُديرها كنظام أبارتهايد يجب إنهاؤه.

حول مشروع السّجن الخاص بنظام الأبارتهايد الإسرائيلي

[https://www.btselem.org/arabic/publications/202408\\_welcome\\_to\\_hell](https://www.btselem.org/arabic/publications/202408_welcome_to_hell)